5

التعددية والتسامح

2008

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

5

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

سلسلة إصدارات التنمية السياسية

"التعددية والتسامح"

-5-

أ. عبد النبي سلمان أحمد

ساعد في الإعداد: سارة جاسم مسيفر

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم"5"

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية إلى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+

فاكس: 17650134-973+

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

الفهرس

المقدمة 1

ماذا تعني قيم التسامح؟ 5

الأنماط المختلفة للتعددية 6

التعددية الدينية: 6

ماذا نعني بالتعددية السياسية؟ 10

العلاقة بين الأثنية والتعددية والديمقراطية 19

التعددية ومبدأ تقاسم السلطة 29

أولا: تجربة ماليزيا تجاه التعددية وتقاسم السلطة: 29

ثانيا: تجربة الهند في التعايش والتعددية: 32

مخاطر التعدديات المنغلقة في ظل غياب الدولة المدنية . 35

الخاتمة 37

مراجع ومصادر البحث 40

شروط النشر والاشتراك في السلسلة 42

المقدمة

تعتبر التعددية والتسامح مكونات أساسية لا غنى عنها لبناء مجتمعات أكثر تحصيناً وقوةً واستقراراً، نظراً لما توفره وتشيعه من مفاهيم أصبحت مطلوبة بدرجة أساسية في إشادة المجتمعات المتوافقة التي تنحو باتجاه الاستفادة من كامل طاقاتها ومكوناتها البشرية والفكرية والمادية، على طريق توظيفها في عملية البناء الشامل وتعضيد مسيرة الديمقراطية فيها خاصة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة أو الوليدة؛ هذه الأخيرة تحتاج بطبيعة تكوينها إلى كل عناصرها ومواردها وإمكاناتها دون أن تلغي أو تهمش منها شيئا. ولا يمكن لها أن تستقيم بمنأى عن تكريس تلك القيم وتمكينها في نسيجها الوطني، حيث تعطي لشعوبها مساحات واسعة من الحرية والإبداع والقدرة على الفعل الحقيقي لكل فرد فيها، دون حجر مسبق أو لاحق على حرية وانسيابية تلك الأفكار والرؤى. ومهما اختلفت وتباينت، فإنها بحق تعتبر عوامل ثراء وقوة وتنوع لا يمكن أن يلغيها أي مجتمع ينشد الانعتاق من ترسبات الماضي وعوالم التخلف،

بغض النظر عما تتوافر فيه من موارد مالية أو بشرية مهما كبر حجمها، فهي تظل في حالة من عدم اليقين، بل وعدم القدرة أيضا على الانطلاق بالشعوب إلى آفاق أكثر رحابة ومستقبل أكثر إشراقا.

جاء مبدأ التسامح باعتباره مفهوم ونتاج قرون طويلة من سيادة الفرض والإكراه التي مورست قبيل عصر الحداثة المنبثق في القرن الثامن عشر الميلادي، عندما أقامت المجتمعات الغربية حينها حروباً من التعصب الديني وسياسات الإلغاء. كان ذلك منذ القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي. فقد نشرت هذه الحروب والسياسات الموت والخراب والمجاعات والفقر والأوبئة. "واضطر معها الفيلسوف الانجليزي الشهير "جون لوك" أن ينشر كتابه (رسالة في التسامح) دون أن يوقِعه باسمه، تفاديا لما يمكن أن يتعرض له آنذاك من ردود فعل غاضبة كانت كفيلة بتهديد حياته. دعا لوك إلى القضاء على بنية التفكير الأحادي المطلق، وروح التعصب الديني المغلق، ودعا إلى إقامة الدين على العقل وبناء منظومة حقوق تؤسس لمفهوم التسامح معتمدة على مبدأ فصل المهام بين دور الكنيسة ودور الدولة وإشاعة مبدأ المساواة في الحقوق بين

جميع الطوائف الدينية"[1]. وعلى مدى قرون – عرفت لاحقاً بعصر الحداثة – جرى التأصيل لقيم التسامح الديني وتقنينها. إلا أنه سرعان ما دخلت البشرية عهداً آخر كانت سمته حروب التعصب القومي والأيديولوجي، والتي كلفت البشرية الكثير من طاقاتها ومواردها وإمكانياتها البشرية والفكرية والمادية، عبر عقود طويلة من الحروب والدمار والتي توجت بعصور استعمارية أشاعت الخوف والدمار ونهب الخيرات في كل أرجـــاء المعمـــورة لمن يمتلكون القوة على حساب الشعوب المستضعفة والمنهكة جراء الحروب والفقر والمجاعات وقلة الموارد. وقد ترافقت مع ما عرف بتجارة العبيد، وسياسات الإبادة المنهجية للسكان الأصليين كما جرى في ما عرف بالعالم الجديد وما تلاه من حربين عالميتين وصولا إلى ما أفرزته تلك الحروب وما رافقها من اتفاقيات مكتوبة وغير مكتوبة. ثم دخلت فيما بعد في حرب باردة انقسم العالم معها إلى معسكرين، ليغير العالم معها أنظمة التعصب الكنيسي والديني في القرون الوسطى الى أنظمة شمولية تتملكها قيم التعصب الأيديولوجي في العصر الحديث، والتي استدعت معها أيضا انتشار حركات متطرفة في

[1] من مقالة تحت عنوان – ماهو التسامح؟ الماتب فرج بو العشة – جردية الشرق الأوسطن العدد8686-9سبتمبر (أيول – صفحى الرأي.

الشرق والغرب اتخذت لنفسها مسميات متعددة بين الإسلامية واليهودية والمسيحية والهندوسية والسنهالية والتاميلية والنازية الجديدة، وغيرها من حركات التطرف التي اكتظ بها عصرنا الحديث. وقد جاءت جميعها لتلغي كل قيم ومظاهر التسامح والتعددية والقبول بالآخر، وتفرض بدورها سياسات القهر والاحتلال التي لا زال الكثير من مظاهرها ونتائجها ماثلا أمام البشرية حيث تمثل تحديا من نوع آخر لابد للبشرية من تجاوزه والمضي قدما لخلق عالم جديد.

ماذا تعني قيم التسامح؟

إن قيم التسامح وبحسب الإعلان العالمي لمبادئ التسامح هو تناغم الاختلاف. وهي ليست واجباً أخلاقياً فحسب بقدر ما هي مطلب سياسي وقانوني. كما أنها ليست حقاً يمنح أو مجرد تساهل أو تعاطفاً أو تنازلاً، بل إنها اعتراف بحقوق الإنسان والحق بالعيش بسلام ومجموعة الحريات الأساسية التي كفلتها الشرعية الدولية للآخرين والتي لا يجوز تحت أي ظرف أن تنتهك. فهي بالمحصلة ممارسة فردية وجماعية، كما أنها يجب أن تكون ممارسة رسمية من الدول تجاه شعوبها على اختلاف مللهم ومذاهبهم الفكرية والدينية والأيديولوجية. وقد توجت الأمم المتحدة جهود البشرية طيلة القرون الماضية بإعلانها – عام 1995م عاما للتسامح وذلك في 16 نوفمبر من ذلك العام وفي ختام المؤتمر الدولي للتسامح صدر إعلان مبادئ كوني، أكدت الأمم المتحدة من خلاله على الالتزام بمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات المتصلة به. ودعت الدول جميعها إلى الأخذ بمبادئ ذلك الإعلان ونشر قيم التسامح

ضمن قوانينها وثقافة مجتمعاتها حتى يتم القضاء – ولو تدريجيا – على كافة مظاهر التعصب الديني والقومي والعرقي وكراهية الأجانب ومختلف مظاهر الإلغاء والتمييز والتهميش ضد الأقليات الوطنية والدينية والعمال الأجانب والمهاجرين واللاجئين ووقف العنف ضد حرية الأفراد والجماعات، وكذلك ممارسة حرية الرأي والتعبير وكل ما يهدد قيم الديمقراطية والسلام في العالم.

الأنماط المختلفة للتعددية

التعددية الدينية:

تكتسب التعددية بمفهومها الواسع أهمية كبرى وأساسية في تحديد هوية المجتمعات وطبيعتها، وبالتالي مدى ملائمة النظام السياسي والاجتماعي الأنسب لحكمها وإدارة شؤونها بعيداً عن أية إسقاطات جاهزة لأي صيغ محددة سلفا لنظام الحكم المطلوب فيها، على الرغم من تباين وحدَة التعدديات الموجودة

في تلك المجتمعات. فهي في المحصلة نتاج تراكمي لتركيبة المجتمعات من النواحي الديموغرافية والثقافية والتاريخية والعرقية والإثنية والدينية والمذهبية وحجم وتنوع الطوائف المكونة لتلك المجتمعات والأقليات الموجودة فيها. فهناك التعددية الدينية والمذهبية. وهي مكون أساسي لا يمكن إهماله أو التقليل من أهمية حضوره في المشهد العام لطبيعة الحكم وحتى نظم القوى والتيارات أو الفئات المجتمعية المختلفة أو المنسجمة معه في أي بلد يتسم بتباين واضح في تعدديته الدينية والمذهبية، أسوة بتعدديته الثقافية والطائفية. وتلعب جميعها أدوارا مهمة في تشكل درجات الوعي والسلوكيات العامة وحجم التأثير في تشكل درجات الوعي السياسي والثقافي أيضا. فقد أضحت التعددية الدينية والمذهبية حقيقة موضوعية ومتحققة بأشكال متعددة، بحيث لا تقل واقعيتها عن واقعية أية ظاهرة إنسانية بديهية أو عن أي معطى عقلي أو حسي لا يحتاج منا إلى عناء الإثبات، حيث إنها بمستوى تعددية المجتمعات وتنوع الثقافات واختلاف اللغات تستند إلى حقيقة لا سبيل لإنكارها وهي: أن التعددية الدينية ترتبط أساسا في مضامينها بتاريخ العلاقة مع الله، وهو تاريخ تيارات روحية ودعوات ونبوءات وبشارات وتجارب شخصية وجماعية، تتباين تبعا لها القداسات وحتى حجم الشعور

والإحساس والوعي بها.[2] فقد حركت المقولات التقليدية للكنائس المسيحية بأن أديان العالم غير المسيحية – والتي تزعم تدور في فلك خارج مدار نعمة الله – هواجس ومفاهيم جديدة أكثر تقدمية لدى فيلسوف ورجل دين مسيحي مثل "جون هيك". انطلق هيك بداية من فكرة أن الأديان الأخرى كما هو الحال في المسيحية وفي مجملها تعيش جنبا إلى جنب، ويوجد فيها من القديسين والقادة الروحيين ممن هم مصدر إلهام للقيم الروحية والأخلاقية في مجتمعاتهم، وذلك يستدعي – من وجهة نظره – بلورة لاهوت جديد ينسجم مع كل ما هو جديد وغني من تجارب عالمية وروحية، والتي يجب أن تقوم على القبول بتعددية الأديان. وقد أوصلت تلك الفكرة بدورها "جون هيك" إلى قناعات جديدة هي أكثر انفتاحا على الآخر مفادها بأن "المعرفة الجديدة تحرك أسئلة تثير القلق، وتدفع إلى بناء لاهوت أديان جديد". ومع تطور العلوم والمعارف وتوافر الاتصالات الحديثة والدراسات العلمية حول الأديان أصبحت فكرة تعددية الأديان حقيقة لا مراء فيها.

[2] من كتاب التعددية في فلسفة جون هيك صفحة 61

من هنا أضحت التعددية الدينية والثقافية قضية محسومة في ظل الانفتاح الكبير الذي تشهده العلاقات بين مختلف الملل والأديان والطوائف وما مهدت له الاتصالات الحديثة والعصرية والتواصل الثقافي من اتساع في المعرفة بين كل تلك المكونات الإنسانية والمعرفية والتي هي نتاج الحضارة بكل ما تكتنزه من ثراء وغنى وتراكم حضاري لا سبيل أمام المتتبعين لصيرورة ومسيرة الحضارة الإنسانية بتجاهله وإلغائه. وإن كان ذلك قد حصل كما كان قبل عصر الحداثة فلم يعد مقبولاً الآن في ظل كل ما تقدم من معطيات حضارية وإنسانية ومعرفية، والتي يجب أن تؤسس لفهم أكبر للآخر، المختلف معنا ثقافة وعقيدة وفكراً. على أن ذلك يجب أن ينسحب على كل مناحي التعاطي الكوني مع الآخر الذي هو جزء أساسي في مسيرة طويلة من التكامل الحضاري والإنساني.

ماذا نعني بالتعددية السياسية؟

ليس هناك تعريف محدد للتعددية السياسية، وإن كان هناك تعريف غالب لها يتمثل في وجود أحزاب أو تنظيمات سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة. وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام تمهيداً للوصول إلى السلطة أو لمواقع التأثير في القرار. فالتعددية السياسية بمفهومها الواسع تعني الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق كل الجماعات والتكوينات المجتمعية في الدفاع والتعبير عن هويتها وتوجهاتها ضمن إطار الدولة، الكيان الأكبر الذي يجب أن يعمل الجميع ضمن إطاره وشرعيته بشكل سلمي.

وبذات المعنى يمكننا أن نفهم التعدديات الأخرى، الثقافية والاجتماعية والفكرية، والتي يجب أن تستوعب في إطارها الصحيح المبني على ضرورات الفهم التاريخي لصيرورة المجتمعات وتنوعها الثقافي والإثني والقبلي والعشائري

والفكري وحتى المصلحي البحت الخالي من أية نزعات إنسانية ذات منحى جمعي أو وطني، بمعناها الشامل والواسع والذي لا يخلو من نزعات أنانية بحتة في بعض مراميه وأهدافه، لكنه يبقى مرتهنا لواقع تلك المجتمعات التي ترعرع فيها وتشرب منها بواكير بنائه الأول، والتي بدورها تعني بدايات تجذر الوعي الجمعي بشتى صوره وأشكاله. من هنا فإن صعوبة تحقق الحكم الديمقراطي المستقر في بلد ما وصون مكتسباته في المجتمع التعددي تبقى قضية ثابتة في العلم السياسي، ويرقى تاريخها إلى قول أرسطو المأثور" أن الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعا مكونا من أنداد وأتراب". فالتجانس الاجتماعي والتوافق السياسي يعتبران شرطين مسبقين لتحقيق الديمقراطية المستقرة والمتطورة، أوعاملين يؤديان بقوة إليها، والعكس يبقى صحيحا أيضا. فالإنقسامات الاجتماعية والاختلافات السياسية العميقة وتباعد، بل وتعارض المصالح بين فئات ومكونات المجتمعات التعددية على وجه التحديد تتحمل بدرجة أساسية تبعة حالات عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات الناشئة، ومن هنا يمكننا فهم مغزى طرح ما يمكن أن يطلق عليه بالديمقراطية التوافقية، وهي نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه، فهي تعني الاستقرار السياسي في مجتمعات متعددة عرقيا وإثنيا

ومذهبيا أيضا. فالديمقراطية التوافقية هي عبارة عن تعميم لخلاصات تجارب، تتباعد وتتقارب إحداها عن الأخرى أحيانا، ولكنها بكل تأكيد تقدم مخزونا إجرائيا تكمن فيه تدابير حماية الأقليات وضمان تعدديتها.[3] فهي تنحو باتجاه تخفيف حدة وواقع الانقسامات المجتمعية الإثنية والعرقية وغيرها، ويمكن تشبيهها – تبسيطا للفهم – بنظام الضمان الاجتماعي والذي هو وسيلة لتخفيف الانقسامات الاجتماعية الحادة التي تهدد استقرار أي نظام سياسي أو اجتماعي، إذاً لن يتم كبح جماحها والتخفيف من حدتها عبر نظام يكفل الحد الأدنى المقبول من التوافق والوئام المجتمعي والعدالة الاجتماعية في مختلف صورها والتي يمكنها أن تشيع استقراراً سياسياً واجتماعياً لابد منه للشروع في بناء الدولة على أسس تكفل تطورها ونماءها. ويتبقى أن نعرف بأن نظرية التوافقية هذه هي أوروبية المنشأ وقد جربت بنجاح إبان الخمسينيات من القرن المنصرم في بعض دول الديمقراطيات

[3] من كتاب التوفقية في مجتمع متعدد – آرنت ليبهارت – ترجمة حسني زينه الصفحات 14،13،12،9

الأوروبية الصغرى والتي من بينها النمسا وبلجيكا وسويسرا وهولاندا.[4]

وفي المقابل تعاني الكثير من الدول النامية، الآسيوية منها والأفريقية، من مشاكل سياسية جمة ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات واسعة من سكانها نتيجة لغياب الإجماع بين مكوناتها حول قضايا أساسية. فالأدبيات النظرية في تلك الدول تتعامل مع هذا الواقع بطريقة ملتبسة. فمن جهة يرفض الكثير من الكتاب ضمنا الإعتراف بأهميتها، كما يذهب "واكر كونور" في مؤلفه "بناء الأمة أم تقويض الأمة" إلى أن معظم المنظرين البارزين لبناء الأمة قد مالوا إلى التقليل من شأن المشاكل المتعلقة بالتنوع العرقي، إن لم يتجاهلوا تلك المشاكل أصلا. وذلك على عكس المنظرين الذين يميلون إلى إيلائها أهمية بالغة، كما يذهب الى ذلك منظر مثل " والذي لوسيان و. باي" والذي ذكر بأن المجال السياسي ليس منفصلا بوضوح عن المجال الاجتماعي والعلاقات الشخصية في المجتمعات غير

[4] من كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد – آرنت ليبهارت – ترجمة حسني زينه – معهد الدراسات الأستراتيجية – ص 13

الغربية عندما يقول" إن الإطار الأساسي للسياسة غير الغربية هو الإطار الطائفي. ويتلون السلوك السياسي كله تلوينا واضحا باعتبارات ذات علاقة بالانتماء الطائفي".[5] ذلك ما يطلق عليه كليفورد غيرتز "الولاءات الأولية" والتي ربما كانت تستند في العادة على اللغة والدين والعرف والمنطقة والعرق والروابط الدموية المفترضة والثقافات الفرعية للديمقراطيات التوافقية الأوروبية بالاضافة إلى ما يمكن أن يوجد في بعض البلدان مما نسميه الانقسامات اللغوية، وكذلك إذا ما كان المرء مستعداً لاعتبار الأيديولوجيا نوعا من الدين، وهي في المحصلة مجتمعات يمكن أن نطلق عليها مجتمعات تعددية نتيجة كل تلك التقسيمات الظاهرة بشكل جلي في نسيجها الاجتماعي وفي تنوع ثقافاتها وحضور خصوصيات محددة لكل مكوناتها بحيث تبني عليها تعدديتها التي تبقى حصنا يصعب اختراقه من دون تحقيق الممارسات الديمقراطية وتطورها التدريجي على الأرض وضماناً لاستمراريتها ضمن منظومة يمكن الوثوق بها شريطة

---

[5] من كتاب اليمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد – آرنت ليبهارت – ترجمة حسني زينه – معهد الدراسات الأستراتيجية، الصفحات 33،34، مؤلف لوسيان باي (العملية السياسية غير الغربية)، مؤلف كليفورد غيرتز (الثورة الأندماجية: المشاعر الأولية والسياسية المدنية في الدول الحديثة).

ملامسة ذلك لواقعها الاجتماعي والسياسي على قاعدة تحقيق المصالح المشتركة.

أما فيما يعرف بالديمقراطيات المركزية أو البلدان الأنجلو- أميركية – كما هو الحال في بريطانيا واستراليا ونيوزيلاندا وحتى ايرلندا فالسياسة من حيث الممارسة ليست لعبة تلعب دائما بأسلوب خصومي إن صحت التسمية. فالحزب الحاكم في بريطانيا مثلا يقوم بالتشاور مع زعماء المعارضة بالنسبة للمسائل الحساسة بدلا من استخدام لغة الأغلبية وحسم القضايا بالتصويت وهي بهذا لا تتبع النموذج النقي كما يمكن أن يعّرف، كما أن وصف بريطانيا على أنها متجانسة لا يمكن أن ينفي التفريق بين انجلترا وبريطانيا العظمى والمملكة المتحدة، فإنجلترا لوحدها يمكن أن تكون متجانسة بالفعل، ولكننا عندما نضيف إليها سكوتلاندا وويلز فإن بريطانيا تصبح بلداً متعدد القوميات. كذلك فإن المملكة المتحدة توحد بريطانيا العظمى بايرلندا الشمالية، كما أن إيرلندا ذاتها كما نعلم هي بلد تعددي أو كذلك الحال مع كندا وهي بلد أنجلو- أميركي – آخر، وهي

بطبيعتها ذات مجتمع تعددي بامتياز أيضا.[6] إلا أن كندا استطاعت أن تطور عددا من الوسائل التوافقية للتغلب على المصاعب الناجمة عن تعدديتها الفاقعة – إن صحت التسمية – عبر إيجاد معالجات لحالة الانشطار الإنجليزي- الفرنسي فيها. وحتى لا نذهب بعيدا فقد نشأ في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب الأهلية ترتيب توافقي أعطى الفئة الجنوبية درجة عالية من الاستقلال الذاتي وأعطى لقادتهم موقعا مركزيا في جهاز صنع القرار الفيدرالي مثل رئاسة اللجان الرئيسية في الكونجرس وحق استخدام أدوات الإعاقة البرلمانية. ويمكن التأكيد هنا أن البطء الذي اتسمت به تشريعات الحقوق المدنية في أميركا يعزى في معظمه إلى تلك السمات التوافقية التي تراكمت لتعطي الجنوب الأميركي حقا ولو أنه غير رسمي، ولكنه فعال في استعمال الفيتو، علاوة على طبيعة الولايات المتحدة الأميركية الأساسية. فهي تنقسم إلى فئتين أساسيتين ، فئة سوداء وأخرى بيضاء فضلا عن التعددية الأخرى كالجنوب وغير الجنوب.

---

[6] مَن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد – آرنت ليبهارت – ترجمة حسني زينه – معهد الدراسات الأستراتيجية، الصفحات 170، 171،172

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى نموذج آخر لما يعرف بالديمقراطيات اللامركزية والمتمثلة تحديداً في كل من الجمهورية الفرنسية الرابعة وإيطاليا ما بعد الحرب وألمانيا. فهي تمثل النموذج اللامركزي للديمقراطية رغم أن تصنيفها هذا يبقى محل اعتراض، حيث إن تفسير عدم الاستقرار السياسي في فرنسا نسبة إلى التفتت الثقافي قد تعرض للنقد لسببين: الأول: يرفض "إريك نوردلينغر" الحجة القائلة أن " الفيضان الأيديولوجي للسياسة الفرنسية ونظامها المفتت هما المسؤلان عن عدم استقرارها المزمن". وهم بذلك يدللون على ما يقوم به الساسة الفرنسيون من لعب وتسويات في الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) وجعل النشاط البرلماني في مجمله يدور حول مشاحنات واحتكاكات غير أيديولوجية. وعلى ذلك فإن هذا الوصف يلائم أحزاب الوسط في فرنسا ولا يلائم كلا من الساسة الشيوعيين والديغوليين الفرنسيين الذين كانوا خلال الجمهورية

الرابعة على درجة من الخصومة بحيث إنهم رفضوا نظام الحكم حينها.[7]

وإسقاطاً على ما عرضناه من أمثلة مختلفة حول نوع الديمقراطيات وتنوعها بين التوافقي والمركزي واللامركزي، فإننا نرمي بذلك لمقارنتها بما تمثله تلك القضايا مقارنة بالمجتمعات التعددية في العالم الثالث. فها هما "روبرت ملسون" و"هوارد ولب" على سبيل المثال يقدمان خلاصة تحليلهما لسياسة الطائفية، أي التعددية المقطعة في البلدان النامية بإسداء العظة التالية " يجب إيجاد الترتيبات السياسية التي تمنح كافة الطوائف دورا هاما في الحياة الوطنية، والتي تستطيع أن تبقي النزاع الطائفي ضمن حدود يمكن التحكم بها بدل إخفاق

[7] مَن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد – آرنت ليبهارت – ترجمة حسني زينه – معهد الدراسات الأستراتيجية، الصفحات 175، 176

المؤسسات الوطنية عن الاعتراف الصريح بالانقسامات والمصالح الطائفية القائمة وحسن التعامل معها" .[8]

العلاقة بين الأثنية والتعددية والديمقراطية

يقدم " دانيال برومبيرغ" في كتابه القيم "التعددية وتحديات الاختلاف في المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟" العديد من الأمثلة حول مفهوم التعددية وكيف وظفته مختلف التجارب التي تدعي لنفسها الديمقراطية في الغرب أو في الشرق، لا فرق بينهما إلا بحسب التباينات الثقافية وتعدد أو طبيعة تلك الإثنيات والطوائف التي تتكون منها تلك المجتمعات. فها هو يعطينا مثلا واضحا حول كيف تعاملت بعض الأحزاب السياسية مع مفهوم الديمقراطية في بلدان كانت تعرف سابقا بيوغسلافيا وتحديداً في صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا على

[8] مَن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد – آرنت ليبهارت – ترجمة حسني زينه – الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث، الصفحات 225،229 - معهد الدراسات الأستراتيجية

سبيل المثال لا الحصر. فقد كانت بعض الأحزاب الرئيسية مثل حزب العمل الديمقراطي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وغالبية الأحزاب تقريبا في كرواتيا السابقة تدّعي "الديمقراطية" لنفسها، في تسمياتها وشعاراتها المعلنة في حين أنها كانت على الدوام تتبنى برامج عمل طائفية تصل إلى حد معارضة إعطاء الحقوق للأحزاب الإثنية الأخرى أو لأحزاب منافسة غير قومية، لتشكل بذلك ما أسماه بالالتحام غير المفهوم بين الطائفية والديمقراطية تحت دعاوى "العولمة". ويجدر القول أن العولمة ربما تكون قد شجعت المجموعات الإثنية أو الدينية أو القومية على لبس عباءة الديمقراطية عنوة كما يحدث في بلدان أخرى ذات تعدديات وإثنيات واضحة المعالم كما هو الحال في تركيا والهند وصربيا وإستونيا وغيرها ويتضح ذلك من خلال ما تطرحه من برامج تأخذ شكلا أكثر كثافة إبان الانتخابات، حيث يتم الانحياز بشكل معيب إلى الطرح الطائفي تحت واجهات مثل "الكومونة" التاريخية.[9]

---

[9] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمه وكيف تستقر إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي، الصفحات 5،6،7،10

أما في العالم العربي فقد أدى التوسيع العنيف لإدعاءات الهوية التي تستبعد الآخرين إلى الكثير من الخسائر والتراجعات، حيث يقدر أن الصراعات الأهلية داخل العالم العربي قد تسببت بين 1948-1991م في مقتل أكثر من مليون نسمة وتهجير أكثر من 7 مليون نسمة أخرى. وقد حدث معظمها في لبنان والسودان واليمن والجزائر تحديداً. إلا أن كل المؤشرات تؤكد أن القيام ببعض الممارسات الديمقراطية في دول مثل الكويت والأردن والمغرب والبحرين، قد ساعدت إلى حد ما في خفض تلك الأرقام المخيفة. وفي دول مثل ماليزيا وبنغلادش وباكستان نجد أن تعايشا صعبا قد حدث ويحدث بين الإسلام والإثنية والتعددية. وذلك مما يؤكد أن العلاقة بين الهوية والديمقراطية تبقى مسألة معقدة تتحدى النظريات الحتمية والقوانين الوضعية أيضا.[10]

وفي هذا الإطار يطرح عالم الانثروبولوجيا "كليفورد غيرتز" في كتابه the Interpretation of cultures مسألتين أساسيتين سيطرتا على انتباهه وهما : كيف ولماذا تصبح

[10] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – ص7

الهويات الوشائجية مسيسة؟ وكيف تشكل هذه العملية ديناميات بناء الدولة والتطور في العالم الثالث؟ ونراه يخضع التفسيرات الاجتماعية- النفسية إلى تبرير سياسي ماركسي في بعض وجوهه تتمحور في كيفية تحول ما أسماها بمعطيات الهوية الوشائجية إلى وسيلة للصراع السياسي. ونراه بذلك يميل إلى عدم تخفيف وتيرة تلك العواطف الوشائجية في البداية وإنما الى تسريعها. وقد شدد على إدخال بعدين من أبعاد التحديث الكثيرة، حيث يكمن البعد الأول في إدخال ما أسماه بجائزة قيّمة جديدة إلى المجتمع " يتم التقاتل عليها"، وهي هنا الدولة تحديداً.[11] فيما يكمن البعد الثاني في التأسيس لحق الانتخاب العام والذي بدوره جعل من إغراء مخاطبة الجماهير عبر التماس ولاءاتها التقليدية أمراً لا يقاوم. وبالمحصلة نجد أن غيرتز يرى أن الصراع الإثني هو في حقيقته نضال للاستيلاء على "جائزة " محسوسة هي "الدولة" بالإضافة إلى أنه قد سلط الضوء على أن الانتخابات الديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة رئيسية للصراع على السلطة. و عند طرح التساؤل حول كيف يصبح ممكنا

---

[11] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – من صفحات 45،46،48

لهوية بعينها أن تحظى "بامتيازات" على حساب هوية أو مجموعة هويات أخرى؟ يرى من يتبنون الطرح الذرائعي الذي ينحو باتجاه تنوع الإثنية على عكس الوشائجية ذات الطرح الذي يتبنى رؤية الوشائجية الساكنة الأحادية البعد للإثنية، أن بعض أولئك يتمسك بالتركيز على التفاعل الدينامي بين القوى الثقافية والاجتماعية، حيث يرون إن من شأن ذلك أن يوفر صورة أكثر غنى عن العلاقة المعقدة بين الهوية والسلطة.[12]

فها هو" أرند ليجفارت" الذي يرى أن الاهتمام يجب أن ينصب بدرجة أساسية على كيفية الحفاظ على الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات المتعددة. وهو لا يعني بمصطلح التعددية هنا التعددية الثقافية أو الاجتماعية، بل أنه يستخدمها بمفهوم " الوشائجية" كما يذهب إلى ذلك "غيرتز" نفسه. كذلك فإن التفسير الذي يقدمه البعض بأن الانتخابات الديمقراطية تكرر الانقسام الطائفي ضمن البرلمان، حيث تلتحم الهويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لإنتاج أحزاب تمثل طبقة أو مجموعة إثنية واحدة تمثيلا صارخاً، ليتم معها إقصاء

---

[12] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – من صفحات 46،48،49

الأحزاب والمجموعات الأخرى، فإن ذلك لا يحفز بأية حال الأحزاب الخاسرة حينها أن تتمسك بقواعد "اللعبة" الديمقراطية. وبهذا تصبح الديمقراطية الليبرالية شبه مستحيلة، وطبقاً لهذه القاعدة يرى "ليجفارت" أن الديمقراطية الثنائية أو كما تسمى" ديمقراطية وستمنستر " التي ربما يعتبرها البعض أفضل أنواع الديمقراطيات، هي في حقيقتها تفاقم الانسياق باتجاه الاستقطاب والصراع لأنها تعطي للفائز كما يقول سلطات غير محدودة. وعلى العكس، فإن نظام الأغلبية/ الأقلية لا ينتج عنه طغيان الأغلبية لأن اللعبة تتكرر والخاسر ربما يصبح فائزاً يوماً ما وهكذا.

وبالنظر إلى الإعتقاد الذي ساد لبعض الوقت بالنسبة لعلوم الاجتماع والقائل بأن زعماء العالم الثالث لا يستطيعون الترويج للديمقراطية والإصلاح الاقتصادي في الوقت نفسه، حيث إن الديمقراطية تمد العمال وغيرهم من المجموعات الشعبية بالقوة اللازمة لتصعيد مطالبهم بالحصول على فوائد اجتماعية توفرها الممارسات الديمقراطية والتي تهدد المصالح الراسخة للنخب القوية في المجتمع. فعندها تكون الحلول

السلطوية لعملية الصراع الاجتماعي مرجحة بشكل كبير حفاظا على مصالح تلك النخب، غير أن آدم بروزوورسكي(prezoworski) وستيفن هاغارد (Haggard) وغويلارمو أودونيل (Guillermo O' Donnell) وغيرهم قد أظهروا أن التحول نحو الديمقراطية تحقق في الكثير من دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية عبر التفاوض حول المواثيق بين النخب الحاكمة والمجموعات المعارضة، بحيث وافقت مجموعات المعارضة على عدم تهديد المواقع الاجتماعية والسياسية للنخب الحاكمة، في مقابل استعداد الأخيرة لإطلاق الليبرالية السياسية والدمقرطة.[13] ومثال ذلك ما جرى في تشيلي، حيث لم يذعن الجيش وأعضاء الطبقة المتوسطة هناك للديمقراطية إلا عندما ضمنوا لأنفسهم السيطرة الدائمة على مجلس الشيوخ عبر آليات تم الاتفاق عليها سلفا. وكان ذلك شكلا من أشكال تقاسم السلطة على الرغم من انتفاء جانب الإنصاف في هذه القسمة، إلا أن ذلك قد سمح بدوره للمعارضين للدخول

[13] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – ص 22

مجددا الى المعترك السياسي.[14] وعليه، فإننا نستخلص نتيجة مراداها أن التحول نحو الديمقراطية يتطلب إقامة سلام مع الخصم، ولا يمكن تحقيق هذا التحول إذا أصرت إحدى المجموعات على أن هدف المؤسسات والإجراءات الديمقراطية هو الإقصاء الدائم للمجموعات الأخرى من المعترك السياسي. على أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى مفاقمة حدة الصراع على الهوية في العديد من المجتمعات، مما يصبح معه من غير المحتمل أن يتكرر نموذج تقاسم السلطة الاجتماعي الذي أشرنا إليه كما جرى في كل من أميركا اللاتينية وشرق أوروبا على وجه التحديد. غير أن زعيما مثل "نيلسون مانديلا" قد نجح في صياغة ترتيبات ناجحة لتقاسم السلطة دون مزيد من إراقة الدماء أو معارك أهلية طاحنة مع خصومه التقليديين إبان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لكن الكثير من التجارب الأخرى في أجزاء من أوروبا الشرقية والبلقان وأفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، لم تحقق نجاحات تذكر في هذا المسعى التوفيقي للصراع على السلطة، والتي تسببت في إقامة نزعات

---

[14] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – ص22

عدة تقوم على العداوات والخصومات التاريخية وعوامل الانبعاث القومي/ الأصولي وانتهازية النخب والأزمات الاقتصادية والتي بسبب حدتها وعمق تداخلاتها وبحسب نوعية وتوجهات القوى الضالعة فيها، لم تترك مجالاً كبيراً للتفاوض حول البدائل الديمقراطية للصراعات الطائفية والإثنية أو الحكم السلطوي.

وهكذا نرى أنه مع وجود العواطف"الوشائجية" فقد غرقت بعض المجتمعات المنقسمة في حروب أهلية، في حين تبنت مجمتعات أخرى تتنازعها تلك العواطف قدراً معيناً من التعايش بأخذها بمبدأ الديمقراطية التعددية. وفي هذا الإطار يعطي "ايفو باناك" مثالا عمليا آخرعلى ذلك، حيث إن القوميين يمكن أن يكونوا متباعدين جدا في إشتراكية "فرانسوا ميتران" عنها في اشتراكية "بول بوت".

ويمكن أن يعزى ذلك إلى الأسباب والعوامل المؤثرة التالية:[15]

1) الجهود المتنافسة التي تبذلها النخب المتعلمة للتلاعب بالهويات الإثنية.

2) تغير القوى الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على النخب والمجموعات الشعبية.

3) عملية التطور التاريخي للأفكار الشعبية عن الهوية أو الإثنية أو الدين.

4) القيود والفرص التي تخلقها ترتيبات تقاسم السلطة أو الفدرلة (من فيدرالية) أحيانا.

5) الانهيار المفاجئ الذي احتوى لعقود طويلة على الصراع الإثني الذي بسببه ظل مطموراً تحت السطح.

---

[15] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – الصفحات 54،55،57،58

التعددية ومبدأ تقاسم السلطة

أولا: تجربة ماليزيا تجاه التعددية وتقاسم السلطة:

يمكن أن تقدم ماليزيا مثالا على دولة متعددة بل ومنقسمة إثنيا، لكنها استطاعت بفضل بعد نظر النخب الحاكمة فيها أن تطور شكلاً ناجحاً نسبياً من أشكال تقاسم السلطة، أو الحكم شبه الديمقراطي والذي حظي بإجماع النخب للمحافظة على هذا النظام, حيث يوجد في مركز هذا النظام الأحزاب الرئيسية الثلاثة التي تمثل الإثنيات الثلاث الرئيسية فيها وهي المالاوية والصينية والهندية في ائتلاف حاكم. وقد وفر نظام الحكم هذا نوعاً مميزاً من الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي انعكس لاحقا على عملية التطور الاقتصادي والتنموي فيها نظير ما أشاعه من استقرار وعدالة نسبية التي هي محل توافق بين تلك المكونات الثلاث الرئيسية على الأقل. فرغم أن ماليزيا ليست دولة إسلامية فقد تم الاتفاق بين تلك المكونات على أن يكون الدين الإسلامي بمثابة الدين الرسمي للدولة، فيما يوفر حرية

الدين وإخضاع القانون الديني للقانون العلماني والقانون المحلي أو قانون الولاية للقانون الاتحادي. وبسبب كل ذلك التوافق الذي تحقق في ماليزيا والمشار إليه هنا فقد استطاع النظام أن يصمد ويتطور ويتأسس بالرغم من اضطرابات عام 1969م التي قام بها الملاويون المسلمون.[16]

كما أن هناك سبب موضوعي آخر وهو بحسب " جوديت ناغاتا" ما فرضه كل ذلك من توازن السلطة بين ما هو ديني و ما هو إثني. فنظراً لأن المسلمين يشكلون 52% من سكان ماليزيا فقد وجدت النخب الماليزية أن التوفيق الإثني هو البديل الأكثر عقلانية للسيطرة الإثنية. كما أن هناك سبب آخر لنجاح النظام الماليزي في تجربته تلك، وهو أن النظام الماليزي ليس نظاماً توحيدياً بالكامل، فقد أبقى الحزب المالاوي الإسلامي (باس) الأصولي خارج الائتلاف الحاكم رغم أنه يحكم ولاية كلانتان بالإئتلاف مع حزب آخر صغير منشق عن المنظمة

[16] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – الصفحات 38،39

الوطنية الملاوية المتحدة (امنو) التي يتشكل منها الائتلاف الرئيس الحاكم لماليزيا.

مما تقدم نستطيع أن نخلص إلى حقيقة موضوعية مؤداها أن صراعات الهوية في العالم العربي والإسلامي الأوسع سوف تواصل تقويضها لمساعي تحقيق الديمقراطية التعددية في العقود القادمة. فلربما تستطيع ترتيبات تقاسم السلطة في تهدئة الصراع أحيانا بين الهوية والديمقراطية، لكنها بكل تأكيد ستخلق أيضا مشكلات قائمة بذاتها، يتعزز معها النزاع الإثني أو الديني. وقد تعلمنا الكثير من التجارب العالمية في الدول التي سادت فيها الطائفية والمذهبية. إن إتساع حدة الطائفية في المجتمعات ربما يكون بحد ذاته " دعوة لليقظة". وهنا يجب أن يبرز دور المثقفين وقادة الرأي للكشف عن أعمال التلاعب الذي تقوم بها بعض النخب السياسية والزعامات الدينية والقبلية والعشائرية.[17] وبالتالي يتحتم عليهم – أي المثقفين - تقديم رؤى بديلة ذات توجهات أكثر عقلانية وتسامح بين المكونات الدينية

[17] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – ص39،40

والطائفية والسياسية الموجودة فيها للحد من شدة الإنقسامات القائمة.

ثانيا: تجربة الهند في التعايش والتعددية:

في العام 1948م وجد" بنديت نهرو" نفسه بوصفه زعيما معارضا لحزب المؤتمر الهندي في وضع شديد الحيرة. فقد كان حزب المؤتمر الهندي الذي يتزعمه مؤيداً لمبدأ تحديد حدود الولاية في الهند على أساس لغوي، حيث كان الحزب يرى في سياسة المستعمرين البريطانيين في المحافظة على وجود وحدات إدارية اعتباطية (أي غير ذات صلة باللغة) على أنه جزء من سياسة الاستعمار البريطاني المعروفة "فرق تسد". ففي العام 1920م أعاد حزب المؤتمر بالفعل تنظيم فروعه على أساس لغوي لكي يضمن جاذبيته على الصعيد الشعبي بشكل أفضل.[18]

[18] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – صفحة 45،46

وعلى الرغم من ذلك، وخلال عقد من الزمن كان على "نهرو" ورفاقه أن يذعنوا لمطالب إعادة تنظيم الهند بالكامل تقريبا على أسس لغوية. حينها كان السؤال الذي شغل بال كل من تعنيهم مصالح الهند ومستقبلها هو : هل بعد ذلك ستتبقي الهند على وحدتها السياسية بعد هذا التنازل العام أمام الولاءات الضيقة والتافهة والتحاملات الجاهلية؟!

ومن خلال تجربة "نهرو" وحزبه هذا، استطاع بعدها أن ينتفض لسياسة حزبه ويعمل على إصلاح ما دمرته تلك السياسة المجربة طيلة عقود بل قرون طويلة، ليعلنها صريحة **"أن تجربة ستين عاماً من عمل الحزب كانت ماثلة أمامنا، وقرون طويلة من تاريخ الهند الحافل بالولاءات الضيقة والغيرة التافهة والتحاملات الجاهلية المشتبكة في صراع مميت، كانت بازائنا، وكنا فزعين لمعرفة مقدار رقة طبقة الجليد التي نتزحلق عليها".**[19] وعلى الرغم من كل ذلك التشويه والإرث التاريخي الضاغط، استطاعت الهند عبر سنوات وعقود طويلة

[19] من كتاب التعدد وتحديات الأختلاف – المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد دانيال برومبرغ – دار الساقي – صفحة 45

من تجاوز تركة الماضي الثقيل بكل مثالبه وانقساماته وسياساته وأخطائه لتنحاز بقناعة أكيدة لبناء الدولة المدنية العلمانية الديمقراطية التعددية المتآلفة الحديثة والتي أسس لها "نهرو" والذي استطاع أن يعيد توحيد الهند كبلد متعدد الإثنيات والأعراق واللغات والولاءات، وقد استمد قوته كبطل قومي بما عرف عنه من كاريزمية أولا وقبل كل شيء كونه خليفة "المهاتما غاندي" وما جسده هذا الأخير من قيم ومعان نحو استقلال الهند كأمة وحضارة، حيث استطاعت الهند بفضل ذلك كله أن تبني نظامها الديمقراطي بكثير من الجهود والصبر والمثابرة لتكون من بين أعرق الديمقراطيات في عالمنا المعاصر.

مخاطر التعددية المنفلتة في ظل غياب الدولة المدنية

ينبئنا التاريخ أنه عندما نتحدث عما أصطلح على تسميته "بالكومونة" في الهند فنحن نشير إلى التباينات الدينية. وعندما نتحدث عنها في الملايو فإننا نعني بها العرقية، أما في الكونغو فنحن نشير إلى القبلية، وحيث تختلط الكثير من مفاهيم الفرز تلك وتتباين، لتتداخل معها مفاهيم مثل الإقليمية والقومية لدى شعوب ودول بعينها مع ما هو قبلي واختلاف في العادات والدين والمذهب والعرق والدم وبين الأقلية والغالبية المذهبية كما يحدث في العراق وإيران على سبيل المثال. كما نرى أن حركات قومية بعينها في أفريقيا تستند أساسا على العرق وتدور بينها حروب مهلكة ومجازر بشعة. كذلك هي القبلية في كردستان وأفغانستان وباكستان وأجزاء ليست بقليلة من عالمنا العربي والإسلامي، كما يتداخل كل ذلك أحيانا مع العادات واللغات في ولايات لاوس وبورما وتايلاند وغيرها. وفي ظل غياب الدولة المدنية الجامعة والعادلة، يمكننا القول بأن المجموعات التي تتشكل من بين تلك الروابط الوشائجية القائمة على الصراع

المباشر بين العواطف الوشائجية والمدنية لا يمكنها أن تؤسس لما يمكن أن نسميه أمة، وأن ما ينشأ بينها من صراعات حتمية نظرا لغياب دور الدولة الضابط لإيقاعها وكذلك لتباين المصالح واختلافها مع ما يعتريها من سخط اقتصادي أو طبقي أو فكري إنما يهدد بقيام الثورات والنزاعات الكبرى بين مكوناتها الهشة تلك، ويؤدي إلى الانقسام والتشرذم والدعوة لتوحيد مناطق وأقاليم بعينها تدخل في نسيجها تلك المشتركات القائمة بينها على اللغة والدين والمذهب والعرق وغيرها على حساب بناء الكيانات الأكبر حجما والأكثر قوة وهي الدولة أو الأمة. وبسبب كل ذلك تفقد الدولة أو الأمة بالتدريج وزنها الطبيعي، وربما هويتها كوطن جامع ومتعدد. وبالمثل يمكننا دراسة الكثير من التجارب في العديد من الدول والتي لا يزال معظمها ماثلاً أمامنا في دول مثل سريلانكا وأندونيسيا ولبنان وبورما والملايو ونيجيريا، حيث تعطي تجربة كل دولة من تلك الدول أمثلة وعبر يمكن الاستفادة والتدليل من خلالها على مخاطر إهمال مجمل الانقسامات العرقية والإثنية والمذهبية والدينية على هوية – الدولة وبنائها وقوة أو ضعف تماسكها على حد سواء.

الخاتمة

إن بناء دولة المؤسسات والقانون، والمعتمدة على المؤسسات والأطر – الإدارية الحيوية كدعائم لا غنى عنها في تحقيق غاياتها المنشودة نحو التعايش والسلام الاجتماعي، يعد من الأهداف النبيلة التي يجب أن تسعى إليها مجتمعاتنا اعتمادا على الدور الريادي الذي يجب أن تضطلع به نخبنا السياسية الواعية لدورها، والمدركة لمتطلبات النهوض الحضاري لمجتمعاتها – من أجل إشادة مجتمع يتجاوز كل عقبات التوتر التاريخي والانقسامات العرقية والطائفية والقبلية، ضمن وحدة وطنية قوامها صهر ذلك التنوع والتعدد في الأعراق والطوائف والرؤى السياسية والفكرية.

وإنطلاقا من ضرورات وأهمية توظيف مفاهيم التعددية والتنوع يمكننا القول أن باستطاعة العديد من دولنا الخليجية والعربية والإسلامية بما تحويه من تنوع في عاداتها وتقاليدها وطبيعة أنظمتها السياسية ونسيجها الاجتماعي، وتعدديتها

السياسية والإثنية والقبلية والعرقية والمذهبية، والتي ربما أبرزت التحولات الكونية المتسارعة الكثير من تناقضاتها وربما أمراضها ومثالبها الداخلية، علاوة على سلبياتها وإيجابياتها بشكل أكثر وضوحا عما كانت عليه من قبل، بإمكانها أن تستفيد من مجمل التجارب العالمية لتطور نمطية مرجوة من التعددية القائمة على إشاعة قيم التسامح والقبول بالآخر. ولتستفيد من سمات التسامح الموجودة لديها أصلاً، ومن مخزونها الثقافي الذي يمثل حجر الزاوية لكل ذلك التنوع الإنساني والحضاري الكامن في بنائها، والذي لا يزال بحاجة لأن توظف قيمه في بناء ثقافة جديدة ناهضة، تعطي لتلك التعددية وذلك التنوع الثقافي أبعاده الإنسانية والحضارية، حتى يكون لشعوبنا الخليجية والعربية والإسلامية إسهامها الحقيقي في مسيرة وتقدم البشرية. وأمامنا تجارب شعوب وأمم لدينا من المشتركات معها ما يمكن الاستفادة منه وتوظيفه لإثراء تجاربنا، شريطة أن تدرس تلك التجارب بشكل جاد وأن تتوافر لها شروط التطبيق والإرادة الحقة والنجاح، نظراً للتشابه الكبير بيننا، ليس من منطلقات الجغرافيا أو الجغرافيا السياسية فحسب، لكن أيضاً بسبب ذلك التشابه والتقارب في طبيعة النظم الإجتماعية وتعدديتها الثقافية

والعقائدية والفكرية، وبقية المشتركات والعوامل والمؤثرات الحضارية الأخرى.

كذلك يمكننا القول أن متطلبات بناء الديمقراطية توفر حوافز هامة لقولبة أمم من مادة إثنية سابقة لوجودها، والتي بدورها تتطلب القيام بجهد سياسي واع سواء تولته بيروقراطيات الدولة المركزية أم نخب ثقافية أم غير ذلك، للشروع في بناء الدولة الحديثة، على أسس مدنية تراعى فيها المصالح المتنوعة للأقليات والإثنيات والأعراق، ضمن الوعاء الجامع الأكبر، ألا وهو الدولة. وهذا بدوره يتطلب إشاعة المزيد من قيم التسامح والقبول بالآخر وإعطاء مزيد من الحريات والأدوار المسؤلة لكافة فئات وشرائح المجتمع، مستفيدين من ذلك التنوع القائم في المجتمع لإحالته إلى مصدر قوة وإجماع وتماسك عبر تحقيق المزيد من الممارسات الديمقراطية وصولاً لمجتمعات أكثر عدالة تصان فيها مصالح الجميع دون غبن أو إقصاء أو تمييز.

مراجع ومصادر البحث

1. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور اسلامي- د. محمد عمارة – مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية.

2. التعددية الدينية في فلسفة جون هيك- د. وجيه قانصو – المركز الثقافي العربي – الدار العربية للعلوم – ناشرون.

3. التعددية وتحدّيات الاختلاف- المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ إعداد: دانيال برومبرغ – دار الساقي.

4. الثورة الديمقراطية- النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي-إعداد: لاري دايموند – دار الساقي.

5. ألديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد- تأليف: آرنت ليبهارت

6. قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في إريتيريا- دراسة حالة من قلب الواقع الشمولي في إفريقيا والقرن

الإفريقي- محمد عثمان أبو بكر – الناشر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.

7. مقالة: ما هو التسامح؟ للكاتب فرج بو العشة – جريدة الشرق الأوسط العدد: 8686- 9 سبتمبر 2002- صفحة الرأي.

شروط النشر والاشتراك في السلسلة

تتضمن الشروط:

طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق إجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

صدر من سلسلة إصدارات التنمية السياسية

1) الثقافة السياسية.

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

3) المجتمع المدني

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

5) التعددية والتسامح.

الأستـــاذ عبد النبي سلمان أحمـد.

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.

الأستاذ محمد عبد الجليل المرباطي.

7) الحكـــم الرشيـــد.

الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.

الأستـــاذ يوســـف زينـــل.

9) الاتصال والتنمية السياسية.

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

10) التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

11) القيادة والتنمية السياسية.

الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

12) المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية.

الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

قسيمة اشتراك في سلسلة

(إصدارات التنمية السياسية)

الاســـــم : .....

المؤسســـة : .....

الهاتـــف : .....

العنـــوان : .....

الرمز البريـدي : .....

البلـــد : .....

البريد الإلكترونـي : .....

بدء الاشتـــراك : (من العدد:..... إلى العدد: .....).

رسـوم الاشتراك

للأفـراد	: 12 ديناراً بحرينياً.	26.525 دولاراً أمريكياً.
للمؤسسات	: 24 ديناراً بحرينياً.	63.662 دولاراً أمريكياً.

- ❑ **للاشتراك من داخل المملكة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.**
- ❑ **للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.**

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807)- بنك البحرين الوطني – المنامة

نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955 - الرفـاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+ فاكس: 17650134-973+

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development
هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955
www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-54-05-8
رقم الإيداع : د.ع 2009/7425م